

Distr.: General
05 July 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

محضر موجز للجلسة الثانية

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ٦ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٠:٠٠ صباحاً

الرئيس: السيد راميريس كارينيو (جمهورية فنزويلا البوليفارية)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال

تنظيم الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٧

مسألة إيغاد بعثات زائرة إلى الأقاليم

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل، وعرضها في مذكرة وإدراجها أيضاً في نسخة من المحضر وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



الرجاء إعادة استعمال الورق

17-05632 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠:١٠

إقرار جدول الأعمال

١ - أقر جدول الأعمال.

٢ - الرئيس: ذكر اللجنة بأن وفود الأرجنتين، وإسبانيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وأوروغواي، والبحرين، وبنغلاديش، والجزائر، وجنوب أفريقيا، والسنغال، وغابون، ولبنان، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والاتحاد الأفريقي قد أبدت رغبتها في المشاركة في أعمال اللجنة بصفة مراقب. وبالإضافة إلى ذلك فقد طلبت وفود غواتيمالا وغينيا والمكسيك وناميبيا المشاركة بصفة مراقب.

٣ - السيد سيفيا بورخا (إكوادور): قال إن السنوات الأخيرة لم تسجل تقدماً يذكر صوب إنهاء الاستعمار، ولكن يبدو أن هناك عودة للاهتمام بهذا الموضوع داخل الأمم المتحدة في عام ٢٠١٧. فأولاً، أعرب أكثر من بلد عن الرغبة في رئاسة اللجنة وأجريت انتخابات في هذا الصدد. وقد أعيد انتخاب الرئيس بأغلبية كبيرة، مما يعكس الدور الهام الذي أدته فنزويلا داخل اللجنة، نظراً لعضويتها في اللجنة منذ إنشائها. وثانياً، طلبت ١٧ دولة عضواً أخرى للمشاركة في أعمال اللجنة كأعضاء، إلى جانب عدة دول أخرى بصفة مراقب. ثالثاً، حضر الأمين العام الجلسة الافتتاحية وتكلم بحماس عن تجربته الشخصية في إنهاء الاستعمار. وقد اكتسب بيان أهمية كبيرة وينبغي تعميمه كوثيقة رسمية.

٤ - وأشار إلى أن العام المقبل سيشهد تحديات كبيرة. وأضاف إن الحالات الرمزية مثل بورتوريكو وجزر المالديف، وهما تشكلاان جزءاً من منطقة أمريكا اللاتينية، إلى جانب جبل طارق والصحراء الغربية، تمثل حالات ذات أولوية، وأعرب عن أمل وفد بلده في إحراز تقدم كبير في عام ٢٠١٧ حتى تتمكن الشعوب المعنية من ممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير. وفيما يتعلق بالأقاليم المتبقية التي لا تزال غير متمتعة بالحكم الذاتي، ذكر اللجنة بأهمية البعثات الزائرة التي أسفرت عن نتائج إيجابية في الماضي حتى عندما كانت تنفذ ضد رغبات الدول القائمة بالإدارة.

٥ - واستدرك مضيفاً إن إنهاء الاستعمار ليس مسألة تخص الأقاليم المدرجة في القائمة فحسب؛ فالعديد من الشعوب الأخرى في منطقته وفي أماكن أخرى لم تتمكن من ممارسة حقها في تقرير المصير. ودعا إلى الوفاء بأحكام قراري الجمعية العامة

١٥١٤ (د-١٥) و ١٥٤١ (د-١٥)، وأضاف إنه ينبغي للجنة أن تكلف خبيراً أو فريقاً من الخبراء بإعداد تقرير أولي عن الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي غير المدرجة في القائمة.

٦ - الرئيس: قال إن الاهتمام المتجدد داخل الأمم المتحدة بإنهاء الاستعمار سيكون إيجابياً بالنسبة لعمل اللجنة، ولا سيما بهدف تحقيق أهداف العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار بحلول عام ٢٠٢٠.

٧ - السيد دجاني (إندونيسيا): قال إن القضاء على الاستعمار يتطلب مشاركة بناءة وجهداً مستمرا وإرادة سياسية. وينبغي للجنة أن تواصل تحليل الحالة في كل إقليم من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي على نحو شامل بغية البت في أفضل السبل للمضي قدماً، نظراً لأنه ليس هناك نهج واحد يناسب الجميع.

٨ - وتبّه إلى أن لعملية إنهاء الاستعمار جانبا رئيسيا آخر يتمثل في الحوار الجاري بين الدول القائمة بالإدارة والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وكذلك مع أطراف أخرى ذات الصلة. ويشجع وفد بلده الأطراف على الاستفادة من جميع محافل الأمم المتحدة والتدابير الثنائية لإيجاد أرضية مشتركة والمضي قدماً. وبنفس الشكل، يؤيد وفد بلده خطة إيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي؛ غير أنه دعا إلى اتخاذ القرارات المتعلقة بهذه البعثات بعد التحاور مع جميع الأطراف المعنية.

٩ - وأعرب عن ترحيب وفد بلده بزيادة اهتمام الدول الأعضاء الأخرى بعمل اللجنة، وه مستعد للترحيب بجميع الدول الـ ١٧ التي أعربت عن رغبتها في الانضمام إلى اللجنة كأعضاء جدد. فقد مثل اهتمام تلك الدول، إلى جانب وجود عدد كبير من السفراء في الاجتماع الحالي، مؤشراً على أهمية عمل اللجنة في المناخ العالمي الحالي وكذلك على نجاح رئاسة السنة الماضية. وأخيراً، أعرب عن امتنان وفد بلده لحكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين لعرضها استضافة الحلقة الدراسية الإقليمية في عام ٢٠١٧.

١٠ - السيدة رودريغيس كامبخو (كوبا): قالت إن من بين أعظم إنجازات الأمم المتحدة أن أكثر من ٨٠ بلداً تجاوزت ماضيها الاستعماري وأصبحت من الدول الأعضاء في المنظمة. ومع ذلك، لا يزال إنهاء الاستعمار مسألة معلقة؛ إذا لا يزال ما مجموعه ١٧ إقليماً، يشار إليها مجازاً بعبارة "غير المتمتعة بالحكم الذاتي"، عبارة عن مستعمرات فعلية، علاوة على وجود مستعمرات أخرى

١٥ - ونبه إلى أن قرار الجمعية العامة ١٦٥٤ (د-١٦) لا ينص على أي شروط لعضوية اللجنة، وبالتالي فإن حق البلدان في التقدم بطلب العضوية هو حق سيادي. وترحب بابوا غينيا الجديدة، بوصفها عضوا في اللجنة لأكثر من ٤٠ عاما، بالعدد المتزايد من الدول الأعضاء، وهو ما جاء نتيجة لعملية إنهاء الاستعمار. وأعرب عن تطلع وفد بلده أيضا إلى الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي بشأن تنفيذ العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار التي تعقد كل سنتين والتي ستعقد في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

١٦ - السيد مالكي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده يعلق أهمية كبيرة على عمل اللجنة وسيواصل دعم جهودها في مجال إنهاء الاستعمار.

١٧ - السيد كاليب غيراغوسيان (شيلي): قال إن اللجنة قد أرسلت إشارة إيجابية إلى بقية الأمم المتحدة بانتخاب رئيسها ديمقراطيا. وغالبا ما ينسى كثير من بلدان الشمال أن عملية إنهاء الاستعمار كانت، بالنسبة لبلدان نصف الكرة الجنوبي، أحد أهم أحداث القرن العشرين، وقد وضعت حدا لواحد من أشد أشكال القمع على الإطلاق وساهمت في القضاء على العبودية. وأضاف إن عمل اللجنة كان أساسيا طوال القرن الماضي، ويؤكد وفد بلده من جديد التزامه بعملية إنهاء الاستعمار في القرن الحادي والعشرين. واختتم مشيراً إلى أن إعراب ١٧ بلدا عن رغبتها في الحصول على عضوية اللجنة لدليل على التزام المجتمع الدولي بجهود إنهاء الاستعمار.

١٨ - السيدة بيرس (تيمور - ليشتي): قالت إن وفد بلدها يرحب بالاهتمام المتجدد بعمل اللجنة ويأمل في أن تفضي الجهود المشتركة إلى إحراز تقدم في عام ٢٠١٧ في الأقاليم الـ ١٧ المدرجة في القائمة. وأضافت أن وفد بلدها يتطلع أيضا إلى المشاركة في الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي.

١٩ - السيد خميس (جمهورية تنزانيا المتحدة): قال إن وفد بلده سيواصل دعم اللجنة في جميع مساعيها.

تنظيم الحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي لعام ٢٠١٧ (A/AC.109/2017/19)

٢٠ - الرئيس: قال إنه دعا اللجنة، وفقا لبرنامج عملها وجدولها الزمني بالصيغة المعتمدة خلال جلستها المعقودة في ٢٢ شباط/فبراير

غير مدرجة في القائمة. وأضافت أن كمية كبيرة من العمل تنتظر اللجنة، وأن وفد كوبا يتعهد بدعم عملها.

١١ - الرئيس: قال إن المواطنين الكوبيين قاتلوا من أجل تقرير مصير واستقلال بلدان أفريقية وغيرها من البلدان في جميع أنحاء العالم.

١٢ - السيد أرانسيبي فرنانديز (دولة بوليفيا المتعددة القوميات): قال إن إعراب ١٧ دولة عن رغبتها في الانضمام إلى اللجنة يمثل دليلا لا جدال فيه على تزايد الثقة في عمل اللجنة الهام والشفاف الذي يتماشى مع مبادئ الميثاق. وفيما يتعلق بالمسائل الإجرائية، ينبغي أن تدرس عن كثب ممارسات اللجنة المتعلقة بقبول أعضاء جدد من أجل ضمان الانسجام. وقال إن وفد بلده يثني على اللجنة لما حققت مؤخرًا من إنجازات، بما في ذلك عملها بشأن بورتوريكو وكذلك في تأمين الإفراج عن السجناء السياسيين أو سكار لوبيس ريفيرا.

١٣ - السيد هيرميديا كاستيو (نيكاراغوا): قال إن فنزويلا أدت دورا تاريخيا في الكفاح الذي خاضته العديد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل التمتع بالاستقلال والحصول على الحكم الذاتي. واعتبر إعادة انتخاب الرئيس في عام ٢٠١٧ دليلاً على العمل الممتاز الذي قام به في الوفاء بالولاية التي أسندتها الجمعية العامة، ومن المأمول أن ترى اللجنة نتائج مثمرة لعملها في عام ٢٠١٧. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي للجنة أن تزيد من جهودها وتواصلها مع السلطات الاستعمارية بهدف القضاء على الاستعمار. وبالنظر إلى أن السلام يمثل أولوية بالنسبة لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فإنه يتعين على اللجنة أن تعمل على إيجاد حل للوضع في الأقاليم الـ ١٧ غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ومعظمها في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي بلدان أخرى غير مدرجة على القائمة.

١٤ - السيد راي (بابوا غينيا الجديدة): قال إنه يتعين على اللجنة أن تعمل على تحقيق الحكم الذاتي في السنوات المقبلة لفائدة أكبر عدد ممكن من الأقاليم الـ ١٧ المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي. ويواجه العديد من هذه البلدان صعوبات خطيرة، لا سيما ثلاثة من أقاليم منطقة المحيط الهادئ. وتعهد بأن يواصل وفد بلده العمل مع الدول القائمة بالإدارة في تلك الأقاليم الثلاثة من أجل إنهاء الاستعمار في أقرب وقت ممكن.

- ٢٧ - وأوضحت أن الجزر الصغيرة تمثل أكبر المجموعات التي تقوم اللجنة باستعراضها، ولا توجد آلية أخرى داخل منظومة الأمم المتحدة تُعنى بالتصدي للتحديات التي تواجهها في مجال إنهاء الاستعمار. ونظراً إلى أنّ بلدها قد استفاد في الماضي من الاهتمام المتضائل الذي قدّمته له الأمم المتحدة خلال عملية تقرير المصير التي أفضت إلى استقلاله السياسي منذ عدة عقود خلت، فإنّه ملتزم بشكل خاص بتحقيق الحكم الذاتي للأقاليم المجاورة غير المتمتعة بالحكم الذاتي وإنهاء استعمارها، علماً بأن هذه الأقاليم هي أيضاً أعضاء منتسبة في الجماعة الكاريبية ومنظمة دول شرقي البحر الكاريبي. وتعتبر الجماعة الكاريبية، على وجه الخصوص، إنهاء الاستعمار أولوية لديها. وأعربت عن تطلع وفد بلدها إلى الترحيب بجميع أعضاء اللجنة في الحلقة الدراسية الإقليمية.
- ٢٨ - الرئيس: شكر حكومة سانت فنسنت وجرينادين لعرضها استضافة الحلقة الدراسية والتي ستخلص، بالتأكيد، إلى نتائج هامة.
- ٢٩ - السيد هيرميديا كاستيلو (نيكاراغوا): قال إن عرض حكومة سانت فنسنت وجرينادين استضافة الحلقة الدراسية الإقليمية للمرة الثالثة يظهر التزامها كبلد، وكذلك التزام أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، بالقضاء على الاستعمار. وستتيح الحلقة الدراسية فرصة للجنة لتطلع على الهياكل الأساسية الجديدة التي تم بناؤها بفضل التضامن الإقليمي. فبناء هذه الهياكل الأساسية يكتسي أهمية كبيرة بالنسبة إلى الدول الجزرية الصغيرة.
- ٣٠ - السيدة جوزيف (سانت لوسيا): قالت، في معرض إعرابها عن تعهد بلدها بتقديم الدعم الكامل في الفترة التي تسبق انعقاد الحلقة الدراسية الإقليمية، إنّ هذا الحدث سيسهم إسهاماً هاماً في تحقيق التكامل الإقليمي الذي تؤدّي فيه الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي دوراً رئيسياً. وينبغي أن يولي جدول أعمال الحلقة الدراسية الاهتمام المناسب للتقدم المحرز في تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة في الأقاليم الجزرية الصغيرة المتبقية. وأشارت إلى أن الجمعية العامة سلّطت الضوء على الدور الرئيسي للمؤسسات الإقليمية ووكالات الأمم المتحدة في عملية إنهاء الاستعمار؛ وشجعت على مشاركة هذه الهيئات مشاركة فعّالة في الحلقة الدراسية.
- ٣١ - وأوضحت أن الهدف من الحلقة الدراسية الإقليمية السنوية هو تسليط الضوء على التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تواجهها الأقاليم الجزرية الصغيرة، وقد اكتسب ذلك أهمية خاصة
- ٢٠١٧، إلى النظر في الأعمال التحضيرية للحلقة الدراسية الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي، بدءاً بالتواريخ والمكان.
- ٢١ - وأضاف أن حكومتي أنتيغوا وبربودا وجمهورية فنزويلا البوليفارية قد عرضتا أصلاً استضافة الحلقة الدراسية ولكنهما سحبتا فيما بعد عرضيهما. وأعربت حكومة سانت فنسنت وجزر غرينادين عن اهتمامها باستضافة الحلقة الدراسية، ووُزعت رسائل على جميع أعضاء اللجنة لهذا الغرض. وقد أعرب أعضاء المكتب بالإجماع عن دعمهم القوي لهذا العرض وأوصوا اللجنة بقبوله.
- ٢٢ - وأضاف قائلاً إن سانت فنسنت وجزر غرينادين سبق أن استضافت الحلقة الدراسية الإقليمية مرتين، في عامي ٢٠٠٥ و ٢٠١١، وهو الأمر الذي يدل على الأهمية التي توليها لعمل اللجنة. وأضاف إن سانت فنسنت وجزر غرينادين، بوصفها نتاجاً لعملية إنهاء الاستعمار، تمثل خياراً ممتازاً لاستضافة الحلقة الدراسية. وسيكون موضوع الحلقة الدراسية هو مستقبل إنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في تلك الأقاليم، بما في ذلك الآثار الاقتصادية لإنهاء الاستعمار والدور الذي ينبغي أن تؤديه الأمم المتحدة. واعتبر أن اللجنة توافق على قبول عرض عقد الحلقة الدراسية في سانت فنسنت وجزر غرينادين في عام ٢٠١٧.
- ٢٣ - وقد تقرر ذلك.
- ٢٤ - ونظر المكتب أولاً في ممارسته المعتادة المتمثلة في عقد الحلقة الدراسية الإقليمية خلال الأسبوع الثالث من شهر أيار/مايو، والذي يتزامن مع الأسبوع السنوي للتضامن مع شعوب الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي الذي يبدأ في ٢٥ أيار/مايو. ومع ذلك، وبالنظر إلى أن ذلك الأسبوع سيتزامن أيضاً مع حلول شهر رمضان، فقد أوصى المكتب بأن تنظر اللجنة في عقد الندوة من ١٦ إلى ١٨ أيار/مايو ٢٠١٧. وقال إنه يعتبر أن اللجنة وافقت على عقد الحلقة الدراسية الإقليمية في التواريخ المقترحة.
- ٢٥ - وقد تقرر ذلك.
- ٢٦ - السيدة كينغ (سانت فنسنت وجزر غرينادين): قالت إنّ الحلقة الدراسية الإقليمية ستكون فرصة لإجراء مناقشات متعمّقة بشأن الوضع الراهن في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، ولا سيما الأقاليم الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

خلالها إحياء العملية وزيادة فعالية عمل اللجنة وتحقيق نتائج ملموسة. وأشار إلى غياب وكالات الأمم المتحدة عن الحلقة الدراسية السابقة، ودعاها إلى المشاركة بفعالية أكبر. ونبه إلى أن من شأن احتمال خفض التمويل المخصص لوكالات الأمم المتحدة أن يؤثر على الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٣٧ - السيد مالكي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن الموضوع المقترح جيد، لكنه أعرب عن خيبة أمله عنوان الحلقة وموضوعها لم يعمما، على ما يبدو، على الدول الأعضاء مسبقاً. كما أنّ الوثيقتين قيّد النظراً (A/AC.109/2017/L.2) لم تظهر في اليوميّة إلا في صباح اليوم الذي انعقدت فيه الجلسة.

٣٨ - السيدة رودريغيس أباسكال (كوبا): قالت إنّ من المناسب جداً أن يكون تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في صميم جدول الأعمال المقترح. فينبغي ألا يُترك أحد، بما في ذلك الشعوب التي تعيش تحت الاحتلال الاستعماري، خلف الركب؛ وينبغي للجنة أن تساعد هذه الشعوب على تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وعلى اللجنة أيضاً أن تواصل الإصرار على مشاركة الوكالات والصناديق والبرامج في الحلقات الدراسية؛ فهي تؤدي دوراً رئيسياً في الأقاليم، ومن المحبط ألا تكون منظومة الأمم المتحدة ممثلة.

٣٩ - الرئيس: قال إنّ المكتب قد ناقش جدول أعمال الحلقة الدراسية، وإن جدول الأعمال قد قُدِّم إلى اللجنة. وإذا رغبت الدول الأعضاء في إثارة أية شواغل أو في اقتراح عنوان بديل للحلقة الدراسية، فعليها أن تقوم بذلك خلال الاجتماع الحالي. وفي ما يتعلق بالوكالات والصناديق والبرامج، فإنّ غيابها ليس محموداً في هذا الوقت البالغ الأهمية، وينبغي للجنة أن تواصل الإصرار على إجراء محادثات ثنائية.

٤٠ - السيد مالكي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إنّ وفد بلده على علم بأنه يمكن اقتراح عناوين ومواضيع بديلة للحلقة الدراسية في هذا الاجتماع، ولكنه اقترح أن يُطلب مسبقاً من الدول الأعضاء، إذا أمكن، تقديم مقترحاتها ليتسنى للمكتب النظر فيها، بحيث لا يتعين تنقيح الوثائق في وقت لاحق.

٤١ - السيد سيفيا بورخا (إكوادور): قال إنّ وفد بلده يود أن يناقش في الحلقة الدراسية وفي جلسات اللجنة في حزيران/يونيه ٢٠١٧ "مسألة قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الإعلان"، وهي

عقب إلغاء اللجنة الفرعية المعنية بالأقاليم الصغيرة وتجميع القرارات المتعلقة بإنهاء الاستعمار. وأعربت عن سرور وفد بلدها لأن اللجنة استأنفت ممارستها المتمثلة في اتخاذ قرارات خاصة بالأقاليم، وهو يتطلع إلى إعادة تركيز الاهتمام على الحالة على أرض الواقع في الأقاليم الجزرية. كما أعربت عن ترحيب وفد بلدها بتنظيم إحاطة إعلامية للخبراء قبل انعقاد الحلقة الدراسية تتعلق بالقضايا الموضوعية التي تؤثر على إنهاء الاستعمار في الأقاليم الجزرية الصغيرة في منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

٣٢ - الرئيس: قال إنّ الاقتراح المتعلق بتنظيم إحاطة إعلامية اقترح سديد، وإنّه يمكن النظر فيه في إطار الحلقة الدراسية.

٣٣ - السيد دوبري (أنتيغوا وبربودا): أعرب عن امتنان وفد بلده لسانت فنسنت وغرينادين لعرضها استضافة الحلقة الدراسية، ممثلةً الدول الجزرية الصغيرة، وقال إنّ بلده على استعداد لتقديم أي مساعدة مطلوبة.

٣٤ - السيد مينديس غراتيرول (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إنّ سانت فنسنت وجزر غرينادين، من خلال عرضها استضافة الحلقة الدراسية، قد أكّدت من جديد التزامها بتنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وستشكّل الجهود التي تبذلها سانت فنسنت وجزر غرينادين في تنظيم وعقد الحلقة الدراسية إسهاماً هاماً في عمل اللجنة الرامي إلى إنهاء الاستعمار في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

المبادئ التوجيهية للحلقة الدراسية، ونظامها الداخلي، وموضوعها، وجدول أعمالها:

٣٥ - الرئيس: وجه الانتباه إلى المبادئ التوجيهية للحلقة الدراسية وإلى نظامها الداخلي وموضوعها المقترح وجدول أعمالها المؤقت، على النحو الوارد في الوثيقة A/AC.109/2017/19. وفي ما عدا الموضوع وجدول الأعمال الجديدين، لا يزال النص كما كان عليه في السنوات السابقة إلى حد بعيد. كما أنّ لغات العمل ستكون الإسبانية والإنكليزية والفرنسية، بما أنه يعترف ترؤس المداولات باللغة الإسبانية.

٣٦ - وفي إطار استعراض جدول الأعمال المقترح، الوارد في إطار النقطة الرابعة من تلك الوثيقة، قال إنّ المكتب يشعر بالقلق إزاء عدم إحراز تقدّم في الآونة الأخيرة في الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي، وأعرب عن رغبته في البحث في السبل التي يمكن من

تأذن للرئيس والمكتب باستكمال قائمة الخبراء والمنظمات المدعوة لحضور الحلقة الدراسية.

٤٨ - وقد تقرّر ذلك.

٤٩ - الرئيس: ذكر أيضاً بأنه وفقاً للمادة ٦ من النظام الداخلي للحلقة الدراسية، تقتصر المشاركة على الأشخاص الذين توجه الدعوة الرسمية إليهم أو إلى ممثليهم المثبتة صفّتهم في حال لم يتمكن أحد هؤلاء الأشخاص من الحضور.

توجيه الدعوات إلى ممثلي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي

٥٠ - الرئيس: قال إنه، وفقاً للممارسة المتبعة في اللجنة، ستوجّه الدعوات لحضور الحلقة الدراسية إلى جميع المسؤولين المنتخبين والمعيّنين في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وستحمل الأمم المتحدة تكاليف سفر جميع مسؤولي الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وستوجّه الدعوات أيضاً إلى الدول القائمة بالإدارة وغيرها من الدول الأعضاء، والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة وبعض المنظمات الإقليمية. ولكن الأمم المتحدة لن تتحمل تكاليف سفرهم وإقامتهم.

٥١ - السيد مالكي (جمهورية إيران الإسلامية): طلب توضيحاً بشأن المعايير والإجراءات المتعلقة بانتخاب الخبراء.

٥٢ - الرئيس: قال إن المسألة قد نوقشت بالفعل في السابق. ويجب أن يكون الخبراء أفراداً ذوي خبرة واسعة في المنطقة المحددة ولديهم المؤهلات اللازمة. وجرى كذلك البحث في تشكيلة الخبراء، بهدف تمثيل جميع مناطق الأقاليم الـ ١٧ غير المتمتعة بالحكم الذاتي الواردة في القائمة. وسيوافق المكتب على القائمة الأولية التي تتضمن عشرة خبراء، وبعد ذلك، سيتم الاتصال بالخبراء لتحديد ما إذا كان باستطاعتهم الحضور. وتستخدم نفس المعايير التي استخدمت في السنة السابقة. وفي حين أنّ وضع المعايير هو من اختصاص المكتب، فسيتّم تشارِك هذه المعلومات مع جميع أعضاء اللجنة.

مسألة إيفاد بعثات زائرة إلى الأقاليم

٥٣ - الرئيس: أشار إلى أن اللجنة الخاصة قد كلّفت بمواصلة إيفاد بعثات زائرة وخاصة إلى الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وفقاً للقرارات ذات الصلة بإنهاء الاستعمار، بما يشمل القرارات المتعلقة بأقاليم محددة. وذكر أن البعثات الزائرة تشكل أدوات مفيدة في

آخر المسائل المدرجة على قائمة المسائل المعلّقة المعروضة على اللجنة للنظر فيها خلال عام ٢٠١٧، والواردة في مرفق الوثيقة A/AC.109/2017/L.2.

٤٢ - السيد حبيب (إندونيسيا): قال إنّ الهدف هو إعطاء اللجنة الفرصة لمناقشة مدى أهمية تحقيق أهداف التنمية المستدامة بالنسبة إلى عملها. ورحّب بالاقترح الذي قدّمه ممثل إيران، وقال إنّ على المكتب أن يتلقّى إسهامات من جميع أعضاء اللجنة. ولم تُناقش "مسألة قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الإعلان" في اجتماع المكتب، وسيتمّين تقديم مقترح أكثر تحديداً لغرض إدراجه في جدول أعمال الحلقة الدراسية الإقليمية. وقال إن وفد بلده يدرك أنّ زيادة عدد الأقاليم المدرجة في القائمة لا تعني إطلاقاً تقليصها.

٤٣ - الرئيس: قال إن المكتب سيناقش "مسألة قائمة الأقاليم التي ينطبق عليها الإعلان" وسيقوم، بالتشاور مع إكوادور، بصياغة اقتراح بشأن كيفية وتوقيت تناول هذه المسألة. ولهذا الغاية، فإنه يدعو إكوادور إلى المشاركة في اجتماع خاص للمكتب.

٤٤ - واعتبر أن اللجنة تؤدّ الموافقة على المبادئ التوجيهية للحلقة الدراسية، وعلى نظامها الداخلي، وموضوعها وجدول أعمالها.

٤٥ - وقد تقرّر ذلك.

تشكيلة الوفد الرسمي

٤٦ - الرئيس: ذكر بأن وفد اللجنة الرسمي إلى الحلقة الدراسية سيضم الرئيس، ومستشاره، وأعضاء المكتب، وممثلي المجموعات الإقليمية الأربع في اللجنة، وبالتالي فإن عدد أعضاء اللجنة سيكون عشرة أعضاء. والمجموعات الإقليمية الأربع هي مجموعة الدول الأفريقية، ومجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ، ومجموعة دول أوروبا الشرقية، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. سيتولّى أعضاء المكتب المنتمّنون إلى المجموعات المعنية تنسيق تسمية ممثلي المجموعات الإقليمية. وستحمل الأمم المتحدة تكاليف السفر وبدل الإقامة اليومي للوفد.

توجيه الدعوات إلى الخبراء والمنظمات

٤٧ - الرئيس: قال إنّ المكتب قرر الإبقاء على ممارسة اللجنة المتمثلة في توجيه الدعوات لحضور الحلقة الدراسية إلى مجموعة مختارة من الخبراء وممثلي المنظمات غير الحكومية. واعتبر أن اللجنة تؤدّ أن

مماثلة قد دعيت إلى إصدار تقرير مستكمل لعام ٢٠١٧، وسيحال التقرير على نفس المنوال عندما يغدو جاهزا.

٥٩ - الرئيس: أعرب عن تقديره للحوار المفتوح مع فرنسا، وأكد على الأهمية البالغة لإجراء الاستفتاء، لأنه آلية استثنائية من أجل تقرير المصير.

٦٠ - السيد مالكي (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن وفد بلده قد تلقى تقرير الخبراء باللغة الفرنسية، ومن ثم فإن توفير ترجمة باللغة الإنكليزية سيكون موضع تقدير.

٦١ - الرئيس: قال إنه قد تم طلب ترجمة التقرير، والترجمة جارية بالفعل. وقد أرسلت النسخة الأصلية للنظر فيها في غضون ذلك.

٦٢ - وقال إنه يعتبر أن اللجنة ترغب في الماضي قدما باقتراح إيفاد بعثة زائرة إلى كاليدونيا الجديدة.

٦٣ - وقد تقرر ذلك.

٦٤ - الرئيس: قال إنه ستوجه رسالة، وفقا للإجراء العادي، إلى ممثل فرنسا، لإبلاغها بقرار اللجنة، ولطلب تعاونها المستمر. وأوضح أن البعثة الزائرة السابقة الموفدة إلى كاليدونيا الجديدة في عام ٢٠١٤ قد تألفت من أربعة من أعضاء اللجنة، بمن فيهم الرئيس، يرافقهم خبير مستقل، وثلاثة أعضاء من الأمانة العامة.

٦٥ - وأضاف إنه من الأفضل للجنة أن توفد بعثة زائرة واحدة على الأقل في السنة، ومع ذلك فإنها لم تتمكن من تحقيق ذلك الهدف في عام ٢٠١٦ لأسباب شتى. وبالنسبة لعام ٢٠١٧، اقترح بالتالي إيفاد بعثة زائرة ثانية إلى إقليم الصحراء الغربية غير المتمتع بالحكم الذاتي من أجل التوصل إلى فهم أفضل للحالة على أرض الواقع، مع الأخذ في الاعتبار بإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وشدد على ضرورة أن يتم الاتصال مع الأطراف المعنية من أجل بدء العملية.

٦٦ - السيدة ماغواير (غرينادا): قالت إن وفد بلدها لا يمكنه أن يؤيد اقتراح إيفاد بعثة زائرة إلى الصحراء الغربية، لأنه يتعارض مع الفقرة ١ من المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على "أنه عندما يباشر مجلس الأمن، بصدد نزاع أو موقف ما، الوظائف التي رسمت في الميثاق، لا يحق للجمعية العامة أن تقدم أي توصية في شأن هذا النزاع أو أن تتخذ موقفا إلا إذا طلب منها المجلس ذلك". ولدى الأمم المتحدة حاليا بعثة من بعثات حفظ السلام في المنطقة

عملية تقرير المصير في الأقاليم، على نحو ما ذكر عدة أعضاء في اللجنة.

٥٤ - وأضاف إن المكتب قد توصل، بعد مناقشات مستفيضة، إلى توافق عام في الآراء بشأن مسألة إيفاد بعثتين زائرتين في عام ٢٠١٧. وسيجري إرسال البعثة الزائرة الأولى إلى كاليدونيا الجديدة، بالنظر إلى الاستفتاء المقبل الذي سيجري في الإقليم عام ٢٠١٨ بشأن نيل السيادة الكاملة. وقال إن اللجنة قد أبلغت بأن الرئيس قد أجرى اتصالات مع الممثل الدائم لفرنسا، الذي تحظى الجهود التي يبذلها من أجل إقامة الحوار المستمر بالتقدير. ووجه الرئيس الشكر إلى الممثل الدائم لفرنسا على إحالة تقرير خبراء الأمم المتحدة بشأن تجميع القوائم الانتخابية الخاصة للاستفتاء، الذي كان في طور الترجمة إلى اللغة الإنكليزية. وسوف يوزع التقرير بعد ذلك لتنظر فيه اللجنة.

٥٥ - السيد لاميك (فرنسا): قال إن وفد بلده يقدر علاقة الاحترام والثقة المتبادلة التي أقامتها فرنسا على مر السنين مع اللجنة بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة، على الرغم من النقص العام في مشاركة الدول القائمة بالإدارة في أعمال اللجنة.

٥٦ - وأضاف أن وفد بلده قد تلقى الرسالة التي تقترح إيفاد بعثة زائرة في عام ٢٠١٧ في أعقاب اتصالات غير رسمية سابقة، وأنه أحالها على الفور إلى السلطات الوطنية المختصة للنظر فيها. ونتيجة لذلك، لم يتمكن وفد بلده من تقديم رد قاطع حتى الآن.

٥٧ - وفي حين أن فرنسا لا تعارض فكرة إيفاد بعثة زائرة جديدة، شدد على أن كاليدونيا الجديدة لا يمكن أن تكون الإقليم الوحيد الذي زارته اللجنة، لأن البعثة الزائرة الأخيرة قبل سنتين فقط قد تم إرسالها أيضا إلى كاليدونيا الجديدة. وعلاوة على ذلك، فإن الجدول الزمني للبعثة يجب أن يتوافق مع عملية تقرير المصير الحالي الجارية بالفعل والاستفتاء المقبل. ولن يكون من المفيد إيفاد بعثة في المستقبل القريب جدا، بالنظر إلى الانتخابات الرئاسية الفرنسية التي ستجري في شهري نيسان/أبريل وأيار/مايو عام ٢٠١٧.

٥٨ - وأعرب عن بقاء فرنسا على التزامها بالتعاون الكامل مع اللجنة بشأن مسألة كاليدونيا الجديدة. وبالتالي فقد أحال إلى اللجنة وفد بلده تقرير فريق الخبراء الذي أرسل من أجل رصد عملية مراجعة القوائم الانتخابية في الإقليم، وكذلك قائمة بالتدابير التي اتخذتها فرنسا لتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير. وأضاف أن بعثة أخرى

٧١ - السيد هلاي (المراقب عن المغرب): قال إن المغرب قد امتنعت حتى الآن عن إبداء رأيها لأنها تريد أن تحترم إرادة اللجنة. ونبه إلى أن الوفود التي تحدثت لم تحاول تفسير الميثاق؛ وإنما اكتفت بالإشارة إلى ما ورد فيه من كلمات. بيد أن الرئيس قد قدم تفسيره الخاص للمادة ١٢ من الميثاق، واتخذ قراراً انفرادياً بالمضي قدماً في الزيارة. وأضاف إن الميثاق واضح جداً بشأن هذه المسألة، والصحراء الغربية هي الإقليم الوحيد غير المتمتع بالحكم الذاتي في إطار ولاية اللجنة والذي لا يزال يخضع لعملية سياسية تحت رعاية مجلس الأمن. وأوضح أن الحالة في فلسطين ليست قابلة للمقارنة.

٧٢ - وتابع قائلاً إنه سيتم قريباً تعيين مبعوث خاص جديد للأمين العام للصحراء الغربية، وسوف تستأنف العملية السياسية في أوائل أيار/مايو. وقد أعربت اللجنة للتو عن معارضتها لإصرار الرئيس على زيارة الصحراء الغربية. ودعا إلى اتخاذ القرار بتوافق الآراء. أما إذا لم يتسن التوصل إلى توافق في الآراء، فإن على اللجنة أن تسترشد بالميثاق. وناشد الرئيس أن يحترم إرادة اللجنة، على النحو الذي يحدده التوافق في الآراء، وكذلك القواعد والإجراءات، وبتطبيق أحكام الميثاق. وذكر بأن النائب السابق للأمين العام، يان إلياسون، وهو مناصر كبير لحقوق الإنسان ولقيم الأمم المتحدة ومبادئها، لطالما أشار إلى الميثاق بوصفه "الكتاب المقدس" الذي تسترشد به المنظمة.

٧٣ - وأعرب عن بقاء المغرب على التزامه بعمليات الأمم المتحدة، بما في ذلك تعيين المبعوث الشخصي، وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، والتقرير المقبل للأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية. وإضافة إلى ذلك، سيتم اعتماد قرار بتجديد ولاية بعثة في نهاية نيسان/أبريل. وإذا سار كل شيء على ما يرام، ستلقى العملية زخماً جديداً. غير أن المغرب لا يستطيع أن يتعاون مع اللجنة بشأن إيفاد بعثة زائرة؛ وهو يعارض تماماً مشروع الرئيس الشخصي واختطافه للجنة.

٧٤ - وأشار إلى أن المغرب لا يزال متفائلاً بأن العملية السياسية ستفضي إلى نتائج، وأن اللجنة سوف تستعيد حكمتها ورسالتها، وقدرتها على التوصل إلى توافق في الآراء، وتحررها من الاعتبارات السياسية. وقال إن رئيس اللجنة يتحمل مسؤولية كبيرة. وأضاف أنه إذا كان لديه هذا القدر من الاحترام للقواعد والإجراءات وللميثاق، فإن المغرب على ثقة في أنه يفهم أيضاً أنه لا يمكن إجبار أي بلد على التعاون، والمغرب ليس مستعداً للتعاون على أساس أحكام

التي توفر المعلومات اللازمة لمجلس الأمن والجمعية العامة والأمين العام. ومن هذا المنطلق، فإن أي بعثة زائرة ترسلها اللجنة ستكون زائدة عن الحاجة وغير ضرورية؛ بل وقد تعرض العملية السياسية الجارية للخطر، وتفضي إلى المزيد من التوترات.

٦٧ - السيد بوا - كامون (كوت ديفوار): قال إن مسألة الصحراء الغربية هي المسألة الوحيدة التي تناوّلها اللجنة، وهي مدرجة أيضاً في جدول أعمال مجلس الأمن؛ والمجلس هو الهيئة المناسبة لمعالجة هذه المسألة. ويتعارض إيفاد البعثة الزائرة المقترحة مع أحكام المادة ١٢ من ميثاق الأمم المتحدة. ووفقاً لقرارات مجلس الأمن، نفذت بالفعل عملية سياسية بهدف إيجاد حل مقبول للطرفين. ولذلك، أعرب وفد بلده عن تحفظات بشأن البعثة الزائرة المقترحة.

٦٨ - السيد دويري (أنغيغوا وبربودا): قال إن إيفاد البعثة الزائرة المقترحة إلى الصحراء الغربية هو على ما يبدو موضوع سياسي بحت. وأشار إلى أن وفد بلده أحاط علماً بالبعثة الزائرة التي سترسل إلى كاليدونيا الجديدة. واقترح أيضاً ضرورة إرسال بعثة زائرة إلى أحد الأقاليم الجزرية الصغيرة في منطقة البحر الكاريبي، نظراً إلى أن معظم الأقاليم المتبقية غير المتمتعة بالحكم الذاتي توجد في منطقة البحر الكاريبي.

٦٩ - الرئيس: قال من الواضح إنه لا يوجد توافق في الآراء، وهو أمر غير مستغرب بالنظر إلى أن اللجنة منقسمة بشأن مسألة الصحراء الغربية. وفي رأيه أن الحجج المطروحة هي تفسير للميثاق، إذا ما قبل، سيعني أنه لا توجد هيئة أخرى يمكن أن تتخذ أي إجراء بشأن موضوع فلسطين لأنه موضوع معروض على مجلس الأمن. وفيما يتعلق بوجهة البعثة الزائرة، فإن المسألة لا تزال بلا حل منذ أكثر من ٢٥ عاماً، ولا يمكن للجنة، بما لديها من ولاية واضحة، أن تلتزم الصمت عندما يتعلق الأمر بآخر مستعمرة في أفريقيا. وأكد على أهمية تناول المسألة والقيام بزيارة إلى المنطقة.

٧٠ - وأضاف أن الاجتماعات التي تعقدها اللجنة الرابعة بشأن مسألة الصحراء الغربية قد حظيت باهتمام كبير في عام ٢٠١٦، ما يعد مثالا لمستوى الدعم المقدم للمسألة. وقد أثّرت شواغل بشأن الحالة في مخيمات اللاجئين، ويبدو أن إجراء زيارة يكتسي قدراً كبيراً من الأهمية. وأعرب عن أمله في أن تتعاون مختلف الجهات الفاعلة المعنية خلال الزيارة للتمكين من عقد الاجتماعات حسب الاقتضاء. وبيّن أن فرنسا باتت مثالا طيباً على طريقة التعامل مع هذه المسائل، من خلال الأخذ بنهج متوازن يتيح إحراز تقدم.

٧٨ - السيد **دويري** (أنتيغوا وبربودا): قال إنه ينبغي تنظيم بعثة زائرة إلى أحد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي، نظرا إلى أن معظم هذه الأقاليم تقع في تلك المنطقة.

٧٩ - الرئيس: أعرب عن موافقته على أنه ينبغي إيفاد بعثة زائرة إلى أحد الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي في منطقة البحر الكاريبي، إن لم يكن إلى جميعها، وقال إنه يتطلع إلى تلقي اقتراح محدد.

٨٠ - السيد **ندونغ إيلا** (المراقب عن الغابون): قال إن المجموعة الأفريقية كثيرا ما تكون أيضا منقسمة بشأن مسألة الصحراء الغربية. وإن الاقتراح بأن تقوم اللجنة بزيارة إلى هذا الإقليم يسبب صعوبات داخل اللجنة ومن المهم للغاية أن ينظر الرئيس في جميع العوامل قبل الإصرار عليه. وأضاف أن الحجج القانونية البالغة الأهمية التي قُدمت آنفا كان يمكن استخدامها للالتفاف حول هذه المشكلة. وهناك عملية سياسية جارية ويجب تشجيعها؛ وعلاوة على ذلك، ربما ينبغي إعطاء الأولوية لتحقيق السلام على حساب العدالة. وسيكون من الأفضل إلغاء الزيارة إذا كان من المحتمل أن تؤدي إلى الإخلال بالتوازنات الهشة نوعا ما القائمة داخل اللجنة بشأن هذا الموضوع.

٨١ - السيد **مينديس غراتيرول** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قال إن الزيارات تجرى في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي وفقا لتوصيات الجمعية العامة. وليس من الممكن تفسير ميثاق الأمم المتحدة بطريقة تحدّ من قدرة اللجنة على الإسهام في الحوار بشأن إنهاء الاستعمار. وأضاف إن إيفاد بعثة زائرة إلى الصحراء الغربية سيشكل وسيلة مفيدة جدا للحصول على معلومات من الميدان ولصياغة التوصيات. وأشار إلى أن التوقعات كانت عالية عقب إنشاء بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية في عام ١٩٩١، لكن هذه العملية تعاني من الشلل والانتكاسات وقد تضاءلت في الواقع آفاق التوصل إلى حل سلمي. وأضاف إن وفد بلده، في الوقت الذي يحترم فيه آراء الوفود التي أبدت تحفظات، يعتقد أن الزيارة ستكون متسقة مع الميثاق وأنه ينبغي مواصلة السعي للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن الاقتراح.

٨٢ - السيد **سيفيّا بورخا** (إكوادور): قال إن البعثات الزائرة شكلت في كثير من الأحيان نقاط تحول في طريق تقرير المصير. وأضاف أن الاقتراح الداعي إلى إيفاد بعثتين في عام ٢٠١٧ ليس مشروعا شخصيا للرئيس وإنما تقرر بعد إجراء مشاورات مع مختلف الوفود. وأكد أن المناقشات الدائرة في الجلسة الحالية تمثل نقطة انطلاق جيدة؛ وقد أعرب عدد من الدول الأعضاء عن تحفظات

الميثاق. واختتم قائلاً إن بلده يؤيد عمل اللجنة وكذلك عمل مجلس الأمن وولايته وعملياته وحل النزاعات بمشاركة جميع الأطراف المعنية.

٧٥ - الرئيس: قال إنه سوف يتصرف وفقا لإرادة اللجنة: فإذا رفض الأعضاء الآخرون المضي قدما بإيفاد بعثة زائرة، فإنه سوف يحترم ذلك. وستترك اللجنة لمجلس الأمن حل هذه المسألة، التي يرى أنه لن يحلها. ومع ذلك، ليس لديه أي مصلحة شخصية في هذا الموضوع؛ فمهمته الوحيدة هي النهوض بمسؤولياته كرئيس. وأبدى ثلاثة أعضاء فقط من بين العديد من الأعضاء الحاضرين رفضهم لإيفاد البعثة. وسيطلب الأمر آلية أكثر تقدما لصنع القرار عند الاقتضاء.

٧٦ - السيد **بصديق** (المراقب عن الجزائر): قال إن من مصلحة الجميع إتمام عملية إنهاء الاستعمار. وأعرب عن دهشة وفد بلده من رد الفعل الذي أعربت عنه ثلاثة وفود إزاء إيفاد بعثة زائرة. وأكد على أنه يحق لأي بلد، بطبيعة الحال، أن يعرب عن تحفظات. ونبه إلى أن الاقتراح لم يأت من الرئيس، بل هو بالأحرى توصية واردة في قرار للجمعية العامة ومقدمة إلى اللجنة، التي تمثل هيئة فرعية تابعة للجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، فإن الممثل الشرعي لشعب الصحراء الغربية قد طلب رسميا إجراء زيارة وسبق أن أرسلت بعثة زائرة في عام ١٩٧٥. وقال إن وفد بلده قد فوجئ بالرأي القائل إنه لم يُسمح للجنة المكلفة بالنظر في مسألة الصحراء الغربية بزيارة المنطقة لأنها مسألة تقع ضمن اختصاص مجلس الأمن. وأضاف أن قضية فلسطين تخضع لعمليتين: إحداها خارجة عن الأمم المتحدة، والأخرى داخلها. ويجب على جميع هيئات الأمم المتحدة أن تعمل على جمع المزيد من المعلومات بشأن الحالة في الأقاليم الـ ١٧ الواقعة تحت الاحتلال. وينبغي للرئيس أن يواصل العمل بشأن الاقتراح، وهو اقتراح قانوني ومشروع على حد سواء، ويتفق مع قرارات الجمعية العامة ذات الصلة ومع ولاية اللجنة. وإضافة إلى ذلك، ينبغي النظر في إمكانية تنفيذ الاقتراح في الأشهر القليلة المقبلة.

٧٧ - وتابع بقوله إن وفد بلده يرحب بالمرونة التي أبدتها فرنسا ويعرب عن الأمل في أن تحذو دول أخرى قائمة بالاحتلال أو قائمة بالإدارة حذوها. ودعا إلى الحوار بشأن المقترحات، بدلا من الرفض القاطع لها، فالحوار ضروري لحل المشاكل وينبغي للأمم المتحدة أن تعمل على تيسير الأمور بدلا من تعقيدها.

اللجنة. وأعرب عن ترحيب الجزائر، من جانبها، بمجوده المتواصلة والرامية إلى إجراء المشاورات مع جميع أعضاء اللجنة. وذكّر بأن بعض البعثات أرسلت رغم معارضة السلطة القائمة باحتلال الإقليم المعني أو الدولة القائمة بإدارته. وفي هذا السياق، ينبغي للرئيس أن يواصل المشاورات مع جميع أعضاء اللجنة. وتابع يقول إنه من أجل استباق انتقائية بعض الوفود التي دعت إلى إيفاد بعثات إلى بعض الأقاليم في حين أنها عارضت زيارة الإقليم الذي اقترحه الرئيس، ويهدف تبديد اتهامات تلك الوفود بأن الرئيس منحاز، فإن في إمكان الرئيس، بدلا عن ذلك، أن يضع جدولاً زمنياً لزيارات تُوفد إلى جميع الأقاليم الـ ١٧. وأخيراً، أعرب عن امتنان وفد بلده للرئيس على إصراره على تصويت يتسق مع آراء أعضاء اللجنة.

٨٨ - السيد بارو (المراقب عن السنغال): قال إن وفد بلده واثق في تفسير الرئيس للمادة ١٢ من الميثاق وفهمه لأساليب عمل اللجنة بتوافق الآراء. ومع ذلك، وبما أن الاقتراح بإيفاد بعثة زائرة إلى الصحراء الغربية لم يحظ بتوافق الآراء، وأن العديد من الوفود أعربت بوضوح عن تحفظاتها، فإنه ينبغي التحلي نهائياً عن الاقتراح حفاظاً على وحدة اللجنة التي ينبغي أن تركز بدلا عن ذلك على مسائل أكثر توافقية مثل النظام الداخلي.

٨٩ - الرئيس: قال إنه مع أن توافق الآراء أمر مستحسن، فإنه ليس قاعدة. ولا يمكن لأعضاء اللجنة أن يرفضوا زيارة مكان ما ويوافقوا على زيارة مكان آخر. وأعرب عن الأمل في أن يتوفر للجنة ما يلزم من الوقت والموارد لزيارة جميع الأقاليم الـ ١٧ غير المتمتعة بالحكم الذاتي. وأكد أنه ليس لدى اللجنة معايير مزدوجة؛ فإذا لم يتسنى التوصل إلى توافق الآراء، سيجري التصويت، مثلما حصل في حالة انتخابه.

٩٠ - السيد ماتجيبلا (المراقب عن جنوب أفريقيا): قال إنه عندما أُخذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ في عام ١٩٦٠، كانت جنوب أفريقيا قد شهدت نهاية محاكمة بتهمة الخيانة استغرقت أربع سنوات أُعتقل فيها قادة وطنيون لمجرد أنهم أرادوا أن يكونوا أحراراً. وأُفرج عن هؤلاء القادة قبل يومين بالتحديد من اتخاذ القرار. وفي حين أنه يسهل فهم الأسباب التي دفعت قادة الأمم المتحدة إلى اتخاذ القرار في ذلك الوقت، نظراً إلى الظروف السائدة آنذاك، فإنه ربما يكون من الأصعب اتباع روح القرار بأمانة بعد مرور ما يقرب من ٥٠ عاماً.

ومن الأهمية بمكان توضيح المسائل القانونية. وأضاف أنه ينبغي عدم اتخاذ أي قرار في الجلسة الحالية ولكن ينبغي أن يظل الموضوع مدرجاً في جدول الأعمال.

٨٣ - السيدة رودريغيس كامبخو (كوبا): قالت إن اللجنة لديها ولاية محددة، وإن البعثات الزائرة تشكل جزءاً هاماً منها. وإن إيفاد بعثة إلى الصحراء الغربية يمكن أن يكون ذا فائدة حتى وإن كانت المسألة تندرج بالفعل في إطار صلاحية هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة، لأن البعثة يمكن أن تساعد على المضي قدماً نحو التوصل إلى حل نهائي. وأضافت أن الاقتراح ليس مشروعاً شخصياً للرئيس؛ بل ناقشه المكتب وأُتفق عليها بصورة جماعية. ومن الواضح أنه يلزم إجراء مزيد من المناقشة وينبغي عدم اتخاذ قرار على الفور. ودعت إلى عقد المزيد من المشاورات بغية التوصل إلى توافق في الآراء.

٨٤ - السيد حبيب (إندونيسيا): قال إنه ينبغي للجنة أن تتمسك بمبدأ توافق الآراء. وأنه بالنظر إلى الطبيعة الخلافية للزيارة المحتملة إلى الصحراء الغربية، فينبغي عدم متابعة الاقتراح في ذلك الوقت. وأضاف أن وفد بلده لا يزال على استعداد لمناقشة أي إقليم من الأقاليم الأخرى غير المتمتعة بالحكم الذاتي المدرجة في القائمة.

٨٥ - السيد إرميدا كاستييو (نيكاراغوا): قال إن هناك مسائل أخرى تناولها الجمعية العامة ومجلس الأمن على حد سواء. وإن المهمة الرئيسية للجنة تتمثل في تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥). وعلاوة على ذلك، فإن لجميع الشعوب الحق في أن تحقق تقرير المصير وفقاً للإجراءات المعمول بها في الأمم المتحدة.

٨٦ - وأضاف أنه ينبغي ألا يُستبعد اقتراح إيفاد بعثة زائرة إلى الصحراء الغربية نهائياً. فمسألة الصحراء الغربية لا تزال قائمة. ومضى يقول إن بعض الدول الأعضاء تعتقد أن زيارة اللجنة قد تساعد على التخفيف من حدة التوترات بغية تحقيق السلام. وإنه ليس ضرورياً اتخاذ قرار في الوقت الراهن، بيد أنه ينبغي الاستمرار في مناقشة المسألة، بما في ذلك بالتشاور مع ممثلين من الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي.

٨٧ - السيد بصديق (المراقب عن الجزائر): قال إن رفض دولة مراقبة محددة لاقتراح زيارة إقليم معين يشهد على انتقائيتها، وهي ممارسة تُعتبر مرفوضة داخل الأمم المتحدة وخارجها. وعلاوة على ذلك، فإن بعض الوفود اتهمت الرئيس باختطاف الاقتراح، في حين أنه، في الواقع، لا يؤدي إلا واجبه كرئيس، بما يتمشى مع ولاية

٩١ - وأضاف أن اللجنة تمثل قلب الأمم المتحدة وروحها، لأنها تتناول مسألة الأشخاص الذين لا يستطيعون التمتع بحرياتهم الأساسية وحقوقهم الإنسانية. وقد اعتادت جنوب أفريقيا أن تكون زائرة لدى اللجنة وأن تستمع إلى بلدان أخرى تتحدث بالنيابة عنها. أما الآن فإن بلده يضع نفسه محل أولئك الذين لا يزالون محرومين من الحريات الأساسية. فإذا لم تتحدث اللجنة باسم أولئك الناس فلا داعي إذن لوجودها. وتابع قائلاً إن ضمان حق جميع الشعوب في ممارسة حرياتها الأساسية ليس مسألة عقائدية أو سياسية. فاللجنة في صدد نسيان الأصل الذي تستمد منه ولايتها؛ وعليها أن تنفذ قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) نصاً وروحاً. وإذا استلزم تحقيق ذلك إجراء مزيد من الحوار بشأن زيارة محددة، فينبغي أن تسترشد هذه المناقشة بالروح الأصلية لذلك القرار. ويجب على اللجنة أن تعمل بالنيابة عن الذين لا صوت لهم أو الذين كُبتت أصواتهم أو المنفيين أو المحتجزين أو المعرضين للتعذيب أو غير القادرين على التمتع بحرياتهم الأساسية.

٩٢ - السيدة بيريس (تيمور - ليشتي): قالت إن وفد بلدها يؤيد الاقتراح الداعي إلى إجراء المزيد من المناقشات بهدف التوصل إلى توافق في الآراء وتنفيذ ولاية اللجنة. وينبغي للرئيس أن يقدم جدولاً زمنياً لزيارات إلى جميع الأقاليم الـ ١٧ غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بما فيها الصحراء الغربية التي هي آخر إقليم في أفريقيا يجب إنهاء استعمارها.

٩٣ - السيد براساد (الهند): قال إن عدد طلبات العضوية الجديدة تعكس الأهمية التي تحظى بها اللجنة. وأكد على أهمية توافق الآراء، ودعا إلى مواصلة المناقشات بشأن مسألة إفاد بعثة زائرة إلى الصحراء الغربية.

٩٤ - الرئيس: قال إنه سيتم عقد جلسة خاصة لمواصلة المناقشات ولعرض جدول زمني للقيام بزيارات إلى جميع الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي، بدءاً بالأقاليم الواقعة في منطقة البحر الكاريبي.

مُفَعَتِ الْجِلْسَةُ السَّاعَةَ ٢٠: ١٣.